● أخبار قصيرة

توغلات صهيونية جديدة في جنوب سوريا وتصعيد متواصل

شهد ريف درعا والقنيطرة توغلات جديدة للقوات الإسرائيلية، ترافقت مع إقامة حواجز عسكرية مؤقتة وتحركات ميدانية داخل الأراضي السورية. ففي ريف درعا الغربي، توغلت دورية مؤلفة من ست آليات إلى وادي الرقاد، وأقامت حاجزاً على الجسر، قبل أن تتقدم نحو منزل مدني وتنسحب لاحقاً. كما توغلت قوة إسرائيلية في محيط سد رويحينة بالقنيطرة، وأقامت حاجزاً عسكرياً في قرية بريقة لتفتيش المارة والتحقق من هوياتهم، بالتزامن مع تحليق مسيّرات في أجواء حوض اليرموك.

ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، شهد تموز/يوليو ١٦ استهدافاً إسرائيلياً داخل سوريا، بينها ١٤ برياً واثنان جويان، تركز معظمها في درعا والقنيطرة. وحذر المرصد من أن استمرار هذه التحركات قد يكرّس واقعاً ميدانياً دائماً ويهدد أمن السكان واستقرار الجنوب السوري.

بيونغ يانغ: تحديث بنية الناتو يعزز الاستعداد للحرب

اعتبرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية أن خطة حلف الناتو لتحديث وتوسيع بنيته التحتية للوقود تعكس، من وجهة نظرها، تصاعد استعداداته العسكرية واحتمال خوض حروب جديدة. وتشمل الخطة تحديث شبكة أنابيب وقود تعود إلى فترة الحرب الباردة، ويبلغ طولها نحو ١٠ آلاف كيلومتر، وربطها بالدول الأعضاء الجديدة في شرق وشمال أوروبا، إلى جانب إنشاء خطوط جديدة ومرافق لتخزين الوقود.

وترى بيونغ يانغ أن تركيز الحلف على بناء احتياطيات استراتيجية وتطوير البنية اللوجستية يؤكد سعيه لتعزيز قدرته على تنفيذ عمليات عسكرية واسعة. كما اتهمت الناتو بتوسيع حضوره في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعزيز التعاون العسكري مع حلفاء الولايات المتحدة، وتنفيذ مناورات قرب شبه الجزيرة الكورية.

روسيا: إسقاط ٦٣٥ مسيّرة أوكرانية وإصابة ١٠ مدنيين

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، الأحد، إسقاط ٦٣٥ مسيّرة أوكرانية خلال الليل فوق عدة مناطق روسية، بينها بيلغورود وبريانسك وروستوف ومقاطعة موسكو والقرم، إضافة إلى أجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف. وفي روستوف، أفاد الحاكم يوري سليوسار بتدمير نحو ١٥٠ مسيّرة خلال هجوم واسع استهدف مناطق عدة.

وفي جمهورية دونيتسك الشعبية، أعلن رئيسها دينيس بوشيلين إصابة ١٠ مدنيين، بينهم موظف في وزارة الطوارئ وثلاثة مسعفين ومريض، جراء هجمات بمسيّرات أوكرانية. كما أسفرت الهجمات عن أضرار في منشآت مدنية ومركبات تابعة للطوارئ وسيارات مدنية. وفي سياق الحرب، قالت وزارة الدفاع الروسية إن قواتها سيطرت خلال تموز/يوليو على ٣٢ بلدة، بينما أسقطت الدفاعات الروسية أكثر من ٢١ ألف مسيّرة أوكرانية في الشهر.

إمبراطورية الحروب والفقراء

واشنطن توسّع نفوذها في الخارج.. والفقر يتسع في الداخل

الوفاق/ تقدم الولايات المتحدة نفسها باعتبارها القوة الأعظم في العالم، بما تمتلكه من نفوذ اقتصادي وعسكري وسياسي واسع يتيح لها خوض الحروب، وتمويل الجيوش والتحالفات، والتدخل في أزمات وشؤون دول تقع على بعد آلاف الكيلومترات من حدودها. لكن خلف هذه الصورة عن القوة والنفوذ تبرز صورة أخرى أكثر قتامة داخل المجتمع الأمريكي: مواطنون يكافحون لتأمين الغذاء والسكن والعلاج، أسر مهددة بالتشرد، وعمال لا تكفي أجورهم لتوفير حياة مستقرة.

تكشف الشهادات التي أوردها الكاتب الأمريكي نيكولاس كريستوف أنه الفقر في الولايات المتحدة لم يعد، بالنسبة إلى كثيرين، أزمة عابرة، بل تحول إلى دائرة من الحرمان تتوارثها الأجيال. وبينما تمضي واشنطن في حروبها وعدوانها وتدخلاتها ضد دول وشعوب، وتوظف قوتها العسكرية لترسيخ نفوذها ومصالحها، يواجه قسم كبير من الأمريكيين الفقر وغلاء المعيشة والتشرد. وهنا تظهر المفارقة الأساسية: إذ تبدو سياسة الهيمنة الخارجية أكثر أولوية من حماية المواطن في الداخل، حيث يبحث ملايين الأمريكيين عن الغذاء والسكن والعلاج.

الوجه الذي تحاول أمريكا إخفاءه

خلف الاقتصاد الأمريكي الضخم والأسواق المالية وشركات التكنولوجيا العملاقة، يعيش ملايين الأشخاص ظروفاً لا تنسجم مع الصورة التقليدية عن الثراء الأمريكي. ويعرض كريستوف نموذجاً لذلك من خلال قصة ترينيتي غودمان، التي اضطرت إلى بيع بلازما دمها مرتين أسبوعياً لتأمين احتياجاتها الأساسية، واعتمدت على المساعدات الغذائية وبنوك الطعام، بينما عاشت سنوات تحت تهديد التشرد.

ولا تكمن أهمية هذه القصة في بعدها الإنساني فقط، بل في كونها تكشف مفارقة اقتصادية عميقة: كيف يمكن أن يعيش إنسان في دولة تمتلك واحدة من أضخم الاقتصادات في العالم، مضطراً إلى بيع جزء من جسده لتأمين حاجاته الأساسية؟ هنا لا يعود الفقر مجرد نقص في الدخل، بل يتحول إلى أزمة كرامة وأمان واستقرار.

وتتكرر الصورة مع لاتويا فوستر، وهي أم لستة أطفال تعمل في مطعم للوجبات السريعة بأجرٍ منخفض، لكنها وجدت نفسها عاجزة عن دفع إيجار منزلها بعد توقف المساعدات الغذائية. وتكشف هذه الحالة أن امتلاك وظيفة لم يعد بالضرورة ضمانا للخروج من الفقر، حين تعجز الأجور عن مواكبة ارتفاع تكاليف السكن والغذاء والرعاية الصحية.

أمن المواطن الأمريكي.. أولوية مؤجلة

من هنا يصبح الربط بين السياسة الخارجية الأمريكية والواقع الاجتماعي الداخلي ضرورياً، لا باعتبار الإنفاق العسكري السبب الوحيد للفقر، وإنما باعتباره جزءاً من سؤال أكبر يتعلق بالأولويات السياسية. فالولايات المتحدة تنفق موارد هائلة للحفاظ على تفوقها العسكري ونفوذها العالمي، بينما يبقى دعم الفئات الأكثر فقراً موضع جدل سياسي مستمر.

فالفقر الأمريكي نتاج عوامل متراكمة تشمل ضعف الأجور، وارتفاع أسعار السكن، وتكاليف التعليم والرعاية الصحية، واتساع فجوة الثروة، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية. لكن استمرار تخصيص موارد ضخمة للحروب والتسلح والتدخلات الخارجية، في الوقت الذي تكافح فيه الأسر الفقيرة للحصول على الغذاء والسكن والعلاج، يطرح سؤالاً يتجاوز الحسابات المالية إلى طبيعة الدولة نفسها: ما الذي تعتبره واشنطن ضرورياً لأمنها، وما الذي تضعه في مرتبة ثانوية عندما يتعلق الأمر بأمن مواطنيها؟

فالأمن القومي لا يمكن اختزاله في الطائرات والصواريخ والقواعد العسكرية. فالمواطن الذي يخشى الجوع أو فقدان منزله، والطفل الذي يُحرم من تعليم جيد بسبب فقر أسرته، يواجهان أيضاً شكلاً من أشكال انعدام الأمن. ومن هذه الزاوية، يصبح الفقر قضية أمن اجتماعي واقتصادي، لا مجرد ملف مساعدات.

> **خلف القوة العسكرية والاقتصادية الهائلة، تتكشف أزمات اجتماعية عميقة، من الفقر والتشرد إلى غلاء المعيشة، لتطرح أسئلة حول أولويات السياسة الأمريكية**

اقتصاد الحروب في مواجهة اقتصاد الحياة

تظهر المفارقة بصورة أوضح عند مقارنة احتياجات آلة الحرب باحتياجات المواطن اليومية. فالحروب تحتاج إلى الأسلحة والطائرات والسفن والقواعد وشبكات الإمداد والشركات الدفاعية والعقود الحكومية، بينما يحتاج المواطن إلى منزل يستطيع تحمّل تكلفته، وطعام، وعلاج، وتعليم جيد، ووظيفة تضمن له حياة مستقرة.

ولا يعني ذلك أن موارد الإنفاق الدفاعي يمكن تحويلها ببساطة إلى برامج اجتماعية، أو أن الإنفاق العسكري وحده يفسر الفقر الأمريكي. لكن المشكلة تكمن في أن القوة العسكرية تحظى بمكانة راسخة باعتبارها أداة لحماية النفوذ والمصالح الأمريكية، بينما تصبح برامج الدعم الاجتماعي عرضة للمساومة والتقليص كلما احتدمت النقاشات حول الموازنة. وهنا يظهر التناقض: الدولة التي تستخدم قوتها السياسية والاقتصادية لتأمين مصالحها في الخارج لا توظف دائماً القوة ذاتها لمعالجة أسباب الهشاشة في الداخل. فبدلاً من أن يكون الأمن الاقتصادي جزءاً من مفهوم الأمن القومي، يترك المواطن الفقير في كثير من الأحيان لمواجهة السوق وارتفاع الأسعار وكأنه المسؤول وحده عن ظروفه.

الفقر في أمريكا.. حين يتحول الحرمان إلى إرث

ومع ذلك، فإن اختزال الأزمة في الجمهوريين وحدهم لا يقدم تفسيراً كاملاً، كما أن تحميل الديمقراطيين وحدهم المسؤولية لا يفسر استمرار المشكلة. فأزمات السكن والتشرد والتفاوت في الدخل والفرص موجودة في الولايات التي يحكمها الطرفان، ما يشير إلى أزمة أعمق من التنافس الحزبي.

فقد راكمت الولايات المتحدة على مدى عقود تفاوتاً كبيراً في توزيع الثروة والفرص. تستطيع الأسر الغنية تأمين السكن في مناطق تضم مدارس أفضل، والحصول على رعاية صحية وتعليمية أكثر جودة، وتوفير شبكة من العلاقات والموارد التي تمنح أبناءها فرصاً أكبر في المستقبل. فالطفل الذي يولد في أسرة فقيرة قد يبدأ حياته أصلاً من نقطة متأخرة، قبل أن تتاح له فرصة إثبات قدراته. وهكذا لا يعود الفقر نتيجة قرار فردي بسيط، بل يصبح نقطة بداية غير متكافئة. فالطفل الفقير قد يرث السكن الهش والتعليم الأضعف والرعاية الصحية المحدودة والضغوط النفسية، ثم يدخل سوق العمل بفرص أقل. وفي المقابل، تنتقل امتيازات الأغنياء إلى أبنائهم كما تنتقل الثروة نفسها. وتختصر قصة إيمانويل لاستر هذه الحلقة بصورة مؤلمة. فقد رآه كريستوف قبل سنوات مراهقاً واعداً، ثم انتهى به الأمر في السجن، فيما يعيش أطفاله ظروفاً قريبة من تلك التي عاشها والدهم. وهنا يتحول الفقر من مشكلة اقتصادية إلى إرث اجتماعي، ومن أزمة مؤقتة إلى مسار يعيد إنتاج نفسه.

والأخطر أن هذا الواقع يجعل الحديث عن «تكافؤ الفرص» يصطدم بحقيقة أن مكان ولادة الطفل ودخل أسرته يمكن أن يحددان إلى حد كبير مسار حياته. لذلك لا تكمن المشكلة فقط في عدد الفقراء، وإنما في نظام يسمح بأن تتحول الثروة إلى امتياز موروث، والفقر إلى مصير موروث.

قوة في الخارج.. وهشاشة في الداخل

بينما تنفق واشنطن على الحروب والتسلح وتوسيع نفوذها خارج الحدود، يواجه مواطنون أمريكيون الجوع والتشرد وغلاء السكن والعلاج. فالدولة التي تمارس العدوان والتدخلات العسكرية ضد شعوب العالم، تعجز عن تأمين أبسط مقومات الحياة لجزء من شعبها، لتكشف سياساتها تناقضاً صارخاً بين الهيمنة الخارجية والفقر الداخلي.

الاحتلال يُدمّر ٩٧٪ من المواقع الأثرية والثقافية في غزة

أكد مركز حماية حقوق الإنسان أن قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت أو ألحقت أضراراً بنحو ٩٧٪ من المواقع الأثرية والثقافية المسجلة في قطاع غزة منذ بدء الحرب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، وفق تقرير جديد أصدره المركز في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٢٦. وأوضح التقرير، الذي حمل عنوان «الاستهداف الممنهج للتراث الثقافي في قطاع غزة: توثيق قانوني للجرائم الدولية وآفاق المساءلة»، أن الأضرار طالت ٣١٦ موقعاً من أصل ٣٢٥ موقعاً أثرياً وثقافياً موثقاً، في مؤشر على اتساع نطاق الدمار الذي أصاب التراث الفلسطيني.

وطالت الأضرار مساجد وكنائس تاريخية ومتاحف وموانئ وتلالاً ومبانٍ أثرية، بينها المسجد العمري الكبير، وكنيسة القديس برفيريوس، وقصر الباشا، ودير القديس هيلاريون، وميناء الأنثيدون، وتل السكن، وتل العجول. واستند التقرير إلى بيانات رسمية وتقارير متخصصة في حماية التراث الثقافي.

ويرى المركز أن تدمير هذه المواقع لا يمكن فصله عن سياق أوسع من الانتهاكات المرتكبة بحق الفلسطينيين، مشيراً إلى أن استهداف المعالم الدينية والتاريخية والثقافية، بالتزامن مع استهداف المدنيين والبنية التحتية، يمس الوجود المادي للشعب الفلسطيني وهويته التاريخية والثقافية. وأشار التقرير إلى أن القانون الدولي يوفر حماية خاصة للممتلكات الثقافية، ولا سيما بموجب اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ولفت إلى أن تعمد استهداف الممتلكات الثقافية المحمية، إذا لم تكن أهدافاً عسكرية، قد يشكل جريمة حرب.

ودعا المركز الأمم المتحدة واليونسكو والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى إدراج الجرائم التي طالت التراث الثقافي الفلسطيني ضمن التحقيقات الدولية، والعمل على محاسبة المسؤولين عنها.

وخلص التقرير إلى أن حماية تراث غزة لا تتعلق بالحفاظ على مبانٍ وآثار فقط، بل بالدفاع عن ذاكرة الشعب الفلسطيني وهويته وحقه في الحفاظ على إرثه الحضاري.

الجنوب اللبناني في مواجهة العدوان.. اشتباك ورفض للاحتلال

شهد جنوب لبنان خلال الليل اشتباكاً بين قوة إسرائيلية من وحدة «إيغوز» وعناصر من حزب الله، بعدما حاولت القوة الإسرائيلية التسلل إلى منطقة علي الطاهر، وفق ما أوردته إذاعة جيش الاحتلال. وأعلن الجيش الإسرائيلي إصابة ضابط خلال العملية، في وقت أفادت فيه التقارير بأن المقاومة تصدت للقوة المتسللة واشتبكت معها، في تطور يعكس استمرار المواجهة مع الاحتلال على الأراضي اللبنانية.

وبالتزامن، واصلت القوات الإسرائيلية اعتداءاتها على الجنوب، إذ فجّرت منازل في بلدتي برعشيت وحداثا وأحرقت عدداً من المنازل، كما أطلق زورق حربي إسرائيلي النار باتجاه مراكب الصيادين قبالة شاطئ المنصوري، من دون تسجيل إصابات. وتأتي هذه الاعتداءات في ظل استمرار الخروقات الإسرائيلية منذ إعلان وقف إطلاق النار، ما يبقي الجنوب أمام واقع أمني متوتر ويطرح علامات استفهام حول جدوى الوساطات الدولية في ردع الاحتلال.

وفي المقابل، أكد قائد الجيش اللبناني رودولف هيكل، خلال جولته في الجنوب لمناسبة عيد الجيش، رفض لبنان بقاء الاحتلال الإسرائيلي في أي جزء من أراضيه، مشدداً على أن «كل شبر» من الأرض اللبنانية حق للبنان. كما أكد ضرورة استمرار الجيش في حماية الحدود ومواكبة عودة الأهالي إلى مناطقهم. وبينما يواصل الاحتلال فرض حضوره بالنار والقصف، يؤكد الموقف اللبناني أن بقاء أي قوة إسرائيلية على الأرض اللبنانية مرفوض، وأن الجنوب ليس ساحة مفتوحة أمام الاعتداءات، بل أرض لبنانية متمسكة بحقها في السيادة والتحرير.